



تعاون بين سوق أبوظبي العالمي وجمعية الإمارات للطبيعة لتعزيز الممارسات المستدامة في الدولة

- يعزز سوق أبوظبي العالمي جهوده التعاونية مع جمعية الإمارات للطبيعة لتشجيع الأنشطة والممارسات المستدامة في جميع أنحاء دولة الإمارات العربية المتحدة
- يحدد التعاون الجديد إطار العمل بين الطرفين لدعم مستقبل مستدام

أبو ظبي ، الإمارات العربية المتحدة ، 21 يناير 2021: وقع سوق أبوظبي العالمي، المركز المالي الدولي الحائز على جوائز عدة في العاصمة أبوظبي، وجمعية الإمارات للطبيعة، الجمعية غير الربحية الرائدة في منطقة الخليج العربي، والتي تأسست لتكون الدافع نحو التغيير الإيجابي في الدولة لصون إرث الدولة الطبيعي، مذكرة تفاهم لتعزيز تطبيق ممارسات التمويل المستدام في الدولة والمنطقة.

من خلال مذكرة التفاهم، ستتعاون جمعية الإمارات للطبيعة وسوق أبوظبي العالمي بهدف تحقيق الأهداف المشتركة وإطلاق المبادرات والفعاليات لتعزيز تنمية الاقتصاد الأزرق المستدام، والذي يضمن عوائد اجتماعية واقتصادية ذات الصلة بالبيئة البحرية، ويشجع تبني ممارسات التمويل المستدام. هذا وكما سيدرس الطرفان سبل التعاون والمبادرات الجديدة في إطار معايير الحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات وتغير المناخ وأفضل الممارسات.

وتعليقاً على الاتفاقية ، قال **جمعة الهاملي، مدير تنفيذي أول- الاستراتيجية وتطوير الأعمال لدى السوق:** "يأتي توقيع مذكرة التفاهم هذه مع جمعية الإمارات للطبيعة، كشهادة على التزامنا المشترك بتسريع تبني الممارسات المستدامة في جميع أنحاء الدولة وإيجاد مستقبل متطور يتسم بالمرونة. وإننا لطالما حرصنا في سوق أبوظبي العالمي على تشجيع تبني الممارسات المستدامة في إطار جهودنا الهادفة إلى تطوير بيئة عمل متكاملة للتمويل مستدام للدولة والمنطقة. ونحن نؤكد على التزامنا بدعم دعم أجندة الاستدامة في الدولة والمساهمة في الحفاظ على استمرارية الاقتصاد ورفاهية البيئة والمجتمع."

وقالت **ليلى مصطفى عبد اللطيف، المدير العام لجمعية الإمارات للطبيعة:** "الطبيعة، بما في ذلك النظم البيئية البحرية، أمر حيوي لرفاهيتنا وازدهارنا الاقتصادي على المدى الطويل. وإننا فخورون بالتعاون مع سوق أبوظبي العالمي لدعم أجندة الاستدامة في الدولة ومعالجة أزمة المناخ العالمية الحالية وإيجاد اقتصاد مستدام من أجل عالم أفضل لنا جميعاً. ونظراً لإدراكنا للدور الهام الذي يلعبه التمويل المستدام في تحقيق نموذج اقتصادي أكثر انسجاماً مع الطبيعة، فإننا نسعى من خلال هذه الشراكة إلى تعزيز ممارسات الاقتصاد الأزرق المستدام واستكشاف الحلول المبتكرة التي توازن بين تحقيق الربح ومراعاة الاحتياجات البيئية والاجتماعية طويلة الأجل."



تأسست جمعية الإمارات للطبيعة في عام 2001، ومنذ ذلك الحين تتعاون مع أفراد ومؤسسات لإيجاد حلول قائمة على العلم لمكافحة تغير المناخ وحماية البحار والأرض والتنوع البيولوجي المرتبط بها. بصفتها المؤسسة غير الربحية الرائدة المسؤولة عن دفع عجلة التغيير الإيجابي في الدولة، فإن فريق عمل الجمعية يسعى باستمرار إلى مواجهة التحديات المستقبلية. ولطالما كان تعزيز النظم البيئية البحرية واتخاذ الخطوات لحماية واستعادة صحة البحار محور تركيز أساسي لدى الجمعية، وذلك بالتعاون مع مجموعة واسعة من الشركاء، حيث يُنظر إلى هذه الأهداف على أنها أحد الحلول التي من شأنها دعم المرونة الاقتصادية بعد جائحة كوفيد19.

ومن الجدير بالذكر أن هذه الاتفاقية هي امتداد للالتزامات سابقة تعهد بها الطرفان معاً، حيث كان سوق أبوظبي العالمي قد أنشأ فيما مضى منصة تمويل جماعي لجمعية الإمارات للطبيعة، سُجِّلَ فيها موظفي سوق أبوظبي العالمي كـ "شركاء التمكين" لدعم استراتيجية النمو الأخضر.

ومن جانبه، يواصل سوق أبوظبي العالمي تعزيز التزامه بتعزيز اقتصاد مرن ومستدام في الدولة والمنطقة كافة من خلال العديد من المبادرات، حيث تشمل أبرز هذه المبادرات استضافة ملتقى أبوظبي للتمويل المستدام، والذي شهد نشر المجموعة الأولى من المبادئ التوجيهية في الدولة والتي تشجع على الالتزام بأولويات الاستدامة. هذا وكما قاد سوق أبوظبي العالمي جهود إعلان أبوظبي للتمويل المستدام الذي وقعت عليه جهات عدة من القطاعين العام والخاص، فضلاً عن دخول السوق في اتفاقيات وشراكات متعددة مع مؤسسات رائدة بما في ذلك وزارة التغير المناخي والبيئة.

-انتهى-